

اقتراح قانون معجل مكرر يرمى الى

اضافة فقرة الى المادة السادسة من القانون رقم 2020/194

(حماية المناطق المتضررة بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم اعمارها)

مادة وحيدة:

أولاً:

تضاف إلى المادة السادسة من القانون رقم 2020/194 الذي يرمى إلى حماية المناطق المتضررة بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم اعمارها الفقرة التالي نصها :

"ثاني عشر:

خلافأ لأي نص آخر، يعفى جميع الأشخاص، الطبيعيين أو المعنويين، الذين تعرضوا لأي ضرر، من أي نوع كان، مادياً أو معنوياً، مباشراً أو غير مباشر، حالياً أو مستقبلياً، بنتيجة انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب 2020، وورثتهم، من تأدية جميع الرسوم القضائية، النسبية أو المقطوعة على أنواعها، والطواع وتمغة المرافعة وتسجيل الوكالات ودفع التأمينات القضائية وتقديم الكفالة في جميع القضايا والاجراءات والدعاوى والشكاوى والمعاملات والطلبات والمراجعات والطعون التي لها صلة بالأضرار الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 أو بالحقوق المترتبة من جراء هذه الأضرار، بما في ذلك طلبات حصر ارث الأشخاص المتوفين بنتيجة الانفجار والمطالبة بالتعويض عن الأضرار، المقدمة منهم أو عليهم مع أي شخص كان وعن جميع الأوراق التي يبرزونها والمعاملات التي يطلبونها لدى جميع المحاكم العادية والاستثنائية والدوائر والمجالس واللجان على أنواعها ودرجاتها ووظائفها وصفاتها من ادارية ومدنية وتجارية وجزائية وعسكرية وعقارية وتنفيذية وشرعية ومذهبية، وفي أية مرحلة كانت، بدايةً واعتراضاً واستئنافاً وتميزاً وتصحيحاً وإعادة محاكمة واعتراض الغير ودعوى مداعة الدولة، وبأية صفة كانت، أكانوا مدعين أو مدعى عليهم أو أشخاصاً ثالثين.

يشمل هذا الاعفاء تأدية التعرف المدنية والتجارية والادارية والجزائية والتعرفة لدى دوائر التنفيذ والدوائر العقارية والمحاكم الشرعية والمذهبية وتعرفة المحاكم الاستئنافية ومحكمة التمييز ورسوم القلم والتسجيل والدعوى والتبليغ والصورة والقرارات والأحكام والدلالة والنفقات القضائية على أنواعها.

ثانياً:

تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة فور نشرها في الجريدة الرسمية على جميع القضايا والاجراءات والدعاوى والمعاملات والطلبات والشكاوى والمراجعات والطعون المنوي تقديمها بعد هذا التاريخ.

وتطبق أيضاً، مع مفعول رجعي، على جميع القضايا والاجراءات والدعاوى والمعاملات والطلبات والشكاوى والمراجعات والطعون المقدمة قبل تاريخ العمل بها والتي ما زالت عالقة. وفي هذه الحالة،

  
2020/194

يصار إلى استرداد جميع الرسوم القضائية المدفوعة، دون الحاجة للاستحصال على أية براءة ذمة مالية أو سواها من المراجع المختصة.

ثالثاً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

التوقيع:



الأسباب الموجبة:

بما أن الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت بتاريخ 4 آب 2020 ألحق أضراراً كبيرة بمدينة بيروت ومحيطها وبالأشخاص الذين تواجدوا فيها،

وبما أن المجلس النيابي أقر بتاريخ 16 تشرين الأول 2020 القانون رقم 2020/194 الذي يرمي إلى حماية المناطق المتضررة نتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم اعمارها،

وبما أن المادة السادسة من القانون رقم 2020/194 المذكور أعفت الأشخاص المتضررين من انفجار مرفأ بيروت الواقع بتاريخ 4 آب 2020 من ضرائب ورسوم معددة في متنها،

وبما أن المادة السادسة المذكورة أغفلت اعفاء الأشخاص المتضررين من انفجار مرفأ بيروت الواقع بتاريخ 4 آب 2020 من الرسوم القضائية في القضايا والاجراءات والدعاوى والطلبات والشكاوى والمراجعات والطعون التي لها صلة بالأضرار الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 أو بالحقوق المترتبة من جراء هذه الأضرار،

وبما أن هدف حماية المناطق والأشخاص المتضررين بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت لا يتحقق بصورة كافية من دون اعفاء المتضررين من جميع الرسوم القضائية المذكورة أعلاه،


وبما أن نظام الاعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم 2020/194 المذكور لا يكون مكتملاً من دون اعفاء المتضررين من جميع الرسوم القضائية المذكورة أعلاه،



لذلك،

نتقدم من المجلس النيابي الكريم بمشروع قانون معجل مكرر لإضافة فقرة إلى المادة السادسة من القانون رقم 2020/194 الذي يرمي إلى حماية المناطق المتضررة بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم اعمارها، آمليين اقراره، مع اعتبار الاسباب الموجبة بمثابة المذكرة المبررة للعجلة عملاً بأحكام المادة 110 من النظام الداخلي.

التوقيع

  
عبدالله عيسى